

إشكالات في اللغة والأدب

دورية مُحكَّمة سداسية - تصدر عن قسم النداب واللغات بالمركز الجامعي
لتاهنغست (الجزائر) تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية باللغات العربية والأجنبية

ISSN : 2335-1586



من مواضيع العدد

- الأخطاء الصوتية في كتابات تلاميذ نهاية المرحلة الابتدائية
أ.د/ سيدي محمد بوعياق دباغ
- الازدواجية اللغوية في الواقع اللغوي الجزائري وفعالية
التخطيط اللغوي في مواجهتها
د. أحمد بناني
- جدلية الزمان والمكان في قصائد (أولئك أصحابي) لحميد
سعيد
د. عصام شرشح
- التجربة الإبداعية النسائية في الجزائر
د. يمينة (عجناك) بشي
- جمالية التشكيل الفني في الشعر الشعبي الجزائري
نسيبة مساعدي
- التداولية: نشأة المفاهيم والتصورات
مريم مزايقي
- L'influence de l'ethos préalable sur l'ethos discursif
dans le discours politique médiatique
Ali ALSAFAR

ربيع أول 1437

العدد الثامن

ديسمبر 2015

التعدد اللغوي بين المقدس والمدنس

حبيب مصباحي
جامعة سعيدة / الجزائر

مَلِكُ حَيْضِ الْبَيْتِ

[يبحث هذا المقال في مسألة هامة تتعلق بالأثر البالغ الذي يحدثه التعدد اللغوي على مستوى التواصل الاجتماعي، هذه الظاهرة التي غزت المجتمع العربي ونظر إليها كل دارس من زاوية معينة، لكنها لا تخرج في الأخير عن كونها سلبية أو إيجابية. ونقوم الدراسة على تعريف بالتعدد اللغوي ونشأته ومستوياته، كما تقدم رأيا حول المقدس والمدنس في هذه الظاهرة، والوجه المأمول فيها أو ما يمكن أن تكون عليه حفاظا على كيان الأمة واستقرارها الفكري.]



تمهيد :

تشكل اللغة التواصلية ظاهرة اجتماعية وصوتية بامتياز، ذلك أن آفاق التواصل الواسع عالميا تقتضي التحكم في التعدد اللساني، على المستويين الرسمي والشعبي، هذا إذا كان دولة تبغي النجاح، وتصون هويتها، وتحافظ على سياستها وأمنها اللغوي، وبالتالي لا تعد اللغات مجرد وسائل مناسبة للاتصال فحسب، لكنها تعتبر سبيلا مميذا للتواصل مع الآخر ومحاولة إثبات الذات، كل ذلك تحكما في أدبيات الحوار والتواصل المباشر وغير المباشر، خصوصا في ظل متطلبات الشبكة العنكبوتية ومقتضيات مواقع التواصل الاجتماعي حاليا، مما يجيل حتما إلى التمكين من تدارك تطلعات الآخرين عالميا والاستفادة من نتاجاتهم وتجاربهم في صورته الإيجابية طبعاً، ذلك أن اللغات في مستوى معين تعد نواقل للقيم وللأشكال الثقافية ونظم التطور الاجتماعي الحاصل، وعليه يقتضي المساق اعتماد استراتيجية لغوية حكيمة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على الهوية الوطنية،

وتكريس دسترة اللغة الرسمية، إلى جانب العمل على تعزيز الانفتاح على اللغات الأخرى إذا اقتضت الضرورات ذلك، وبما لا يتعارض مع إرادة الشعب وسيادته.

التعدد اللغوي بين النشأة والماهية:

تشتد شروط الاتصال الحديثة مبدئياً ضرورة التحكم في اللغة الأم (الجامعة) على أساس أن القدرة اللغوية (تترجم معرفة الفرد بقواعد استعمال اللغة في سياق اجتماعي قصد أداة نوايا تواصلية معينة حسب مقام وأدوار محددة، وهي كذلك كفاية فهم وإنتاج اللغة في وضعيات تواصلية من أجل التواصل باللغة)¹ ذلك تمكنا من التحكم في عدة لغات تصير خادمة ومغنية للغة الأم، وبالتالي تصير القدرة على التواصل بمثابة (مجموع القدرات التي يستطيع بواسطتها شخص أن يدخل في سيرورة تواصلية مع الآخرين، فإنها لا تقوم على القدرة اللسانية وحدها، أي القدرة على تكوين جمل صحيحة لغوياً، بل تأخذ بعين الاعتبار قدرات لسانية تتدخل في سيرورة التواصل وترتبط باستعمال اللغة أكثر مما ترتبط بنسق نحوي شكلي...) ² ومحصلة ذلك أن يتحكم الفرد في قدرتين أساسيتين هما: القدرة النحوية المرتبطة أصلاً بوجود معرفة الشخص للبنيات اللغوية، إلى جانب اقتداره أيضاً على تملك القدرة السوسيولسانية، وبموجب ذلك تتحقق لدى الكفاية التواصلية، والتي تؤهله للاستفادة من الآخر.

والواقع أن التعدد يعني في نهاياته التنوع بغية معرفة القيمة وتقييم الذات الفاعلة، ليصير مقام اللغة التواصلية حاصلًا معرفة فرد ودرجة تكوينه، نظراً لحاجته الملحة للتحكم في أنماط تواصل عبر مستويات لغوية كتابية، إشارية وشفاهية، وعليه تتعدد مدلولات اللغة بحكم وظائفها المختلفة، فهي بذلك (نظام إنساني من المعاملات الصوتية المنطوقة التي تمكن الأفراد من التواصل بينهم، وهي قدرة مشتركة بين أفراد البشر يتم تحسينها بواسطة اللسان)³. وبالنظر إلى ذلك تصبح اللغة عادة لسانية تمكن الأفراد من التواصل مع بقية الجماعات اللغوية، وبموجب تلك

العلاقة نلغي اللغة وثيقة الارتباط بأي حراك اجتماعي، فهي بالتأكيد ظاهرة صوتية واجتماعية، كما أن اللغة وفقا لهذه المقاربة تصير (شفرة مشتركة بين الأفراد، فهي شبه سمفونية يعرف فيها الأفراد بواسطة الكلام على أدوات مختلفة تلتقي كلها بالتقيد بقواعد الشفرة)⁴ فاللغة بذلك لغات للسان وللکلام ن مكتوبة ومنطوقة وأجنبية وقومية ووطنية، ولغة أولى وثانية... فاللغة وجدت بوجود الإنسان، مما جعل المختصين يعمدون - عبر دراساتهم وأبحاثهم - إلى حاجة الطفل المبكرة لامتلاك لغة بها يعبر عن حاجاته وبطريقته الخاصة، كما يتمكن أيضا الاقتدار على التواصل مع محيطه الداخلي والخارجي ووفقا للمستويين العقلي والعمرى لديه بحيث أكد البحث " تيتون " على أن الطفل يشرع في تعلم لغة ثانية منذ سن الحضنة، كما عزز الباحث " بنفيلد " ذلك مشيرا إلى أن ما تنماز به أعصاب الدماغ في مرحلة الطفولة تساعد بشكل قوي على التمرن المبكر على أصوات لغوية استعدادا لقابلية امتلاك ناصية التعدد اللغوي عند الضرورة، وهو ما ينتظر الطفل بلا شك في حياته المستقبلية، وحسب المحيط الذي يعيش فيه، بحيث يتمكن من المزاوجة بين النموين الذهني واللغوي، بغية التحكم في مقتضيات تلك الازدواجية المأمولة.

وومحىء الإسلام تعزز مقام اللغات خاصة اللغة العربية باعتبارها لغة النص الوحي، ولغة الإعجاز من جميع وجوهه، ولغة السنة والمصالح المرسله للناس جميعا، فلا زالت مظاهر الإعجاز ماثلة في القرآن الكريم، خاصة في جانبها اللغوي، فهي بذلك تمثل تحديا إلهيا لأهل الفصاحة والبيان وفطاحل اللغة وللبنشيرة قاطبة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ن وفوق كل ذي علم عليم، ومن تعلم لغة قوم أمن شهرهم، فلا تعارض لدى الدين الجديد مع تعلم اللغات الأخرى، بل يعد ذلك سلاحا وسبيلا للسيادة والمحافظة على الهوية القومية والوطنية .

ولعل كثيرا من مظاهر التوتر والصراع في العالم بين الغرب والعرب ذات أصل لغوي، لكنها تبدو مبطنة تارة بالدفاع عن حقوق الإنسان وأخرى بتكريس الديمقراطية وثالثة بأتماط من التحاف والتعاون المزعوم. كل ذلك حرصا على تغييب

الحرف العربي واستبداله بغيره من الحروف واللغات، تحكما - حسب زعمهم - في أن التكنولوجيا ومحسان الاتصال والبحث لا تتأتى إلا بغير اللغة العربية، مما حدا ببعض الدول الأملة في النجاح والتحرر من أن تقدم علة خطط واستراتيجيات لغوية حكيمة ترسم معالم أمنها السياسي واللغوي معا. وتفسح بذلك أفقا لغويا متعددًا، تراهن من خلاله على تحسين آليات التواصل مع الآخر في الداخل والخارج، بهدف التوصل والاطلاع على آخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة في العالم، وبما لا يتعارض مع المبادئ والقيم والتقاليد والأعراف والقوانين الناظمة للخط السياسي للأمة، شريطة المحافظة على رسمية وأولية اللغة الجامعة واللغة الاختيار والتوجه، وتعميمها في مختلف القطاعات وبقوة القانون الملزم للأفراد والمؤسسات والإدارات. على أساس أن كل شيء يمر عبر اللغة، فلا تواصل ولا حوار ولا تعلم وإبداع، ولا إنتاج إلا باللغة، فالأهم التي تحترم نفسها وتقيم لغتها تعمل - ضمن سياستها اللغوية - على تعزيز أمنها اللغوي، بما يحافظ على تراثها، ويحصر حاضرها، ويرسم معالم مستقبلها في خارطة الراهن الدولي.

وأمام هذه المعضلات الحيوية الحساسة ترسم ملامح اللغات الأول واللغات الثواني، مما يجعل أفق التعدد يتماهى في رسم علاقات الاتصال عبر الوسائط الاتصالية المتعددة - ويحذر وتحفظ شديدين - وما أكثرها وأخطرها اليوم في ظل تطور وسائل الاتصال المستغلة في التجسس - عبر تلك التكنولوجيا - على الأفراد والحكومات والجماعات البشرية .

وعملا بأحد شعارات المنظمة الأممية للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو " فإن اللغات تعتبر نواقل للمعرفة ورموزا للتراث الثقافي المادي واللامادي، فهي بذلك أي اللغة وسيلة اتصال وتواصل بين الذات والآخر لا غاية، فهي بالأساس تعد في أحد مدلولاتها ظاهرة صوتية واجتماعية معا، فلا يمكن الاستغناء عليها في مجال بناء أفق تنموي للمعارف وتعلمها، كما تعد اللغة أيضا شاهدا حيا على ذلك التنوع الرهيب في مختلف النشاطات الإبداعية لدى المجتمعات البشرية.

كما أن اللغة تعد - وبامتياز - من الأدوات المحققة للتنشئة الاجتماعية، والداعمة لمختلف أشكال الاتصال بين بني البشر، وبموجبها تنعكس مجمل الممارسات الثقافية والاجتماعية والسلوكية أيضا. فاللغة بذلك تأصيل لتجارب الماضي وتعزيز للهويات والثقافات، كما تفضي في ذات الوقت إلى تحقيق كافة التطلعات والآمال، وتحمل أحلام المستقبل والمأمول المستشرف. وعن طريقها تتعزز مختلف أشكال التبادل والعطاء ويحصل التشاكل بين الفردي والجماعي داخل البيئة الاجتماعية الواحدة، وعبر صنوف الاتصال مع الآخر بلا شك. كما تمثل اللغة عاملا حيويا في رسم ملامح الهويات الفردية والجماعية للناس، ومع كل هذا فلغات العالم عرضة للاندثار والانقراض لاعتبارات عدة منها الذاتي وفيها الموضوعي، على أساس هجرانها أحيانا، أو الحد من استعمالها وتوظيفها أحيانا أخرى.

وبالنظر على ما سبق (يشكل تعزيز تنوع اللغات والتعدد اللغوي في جميع المجالات، ولاسيما في التعليم والثقافة، وفي وسائل الإعلام والحياة عامة، شرطا لا بد منه لضمان المساواة في الانتفاع بالتعليم والمعارف، والإنصاف المحتمل في مشاركة الجميع في التنمية البشرية، ولضمان الاحترام بوجه عام لهوية كل شخص وجماعة)⁵.

وبما أن جينولوجيا اللغة العربية قديمة في المنظورين اللسانية والتاريخي، وعلى الأقل عربيا، فإنها بذلك تعتبر من اللغات السامية القديمة، مما جعل العطاء الإلهي يطاها ويحميها ويشرفها وتشرف به، فمهما كان فهي لغة النص الوحي المتضمن للإعجاز الكوني وما يحتوي من تراكيب وتوصيفات تتعالى بها التكنولوجيا الإلهية قبل البشرية، وترتطم بها دعوات السافلين والحاقدين، إلا لكونها لغة لأهل الدين وللناس أجمعين يوم لا ينفع مال ولا بنون، فهي بذلك أهل الجنة ولغة الحساب والعقاب، ولسان العلم والبحث والتكنولوجيا، فهل لغيرها من اللغات - مهما تعالت الأصوات والتوصيفات من الداخل ومن الخارج - تلك المواصفات والمراتب والمقام المشرف،

لكن التقصير في وظائفها وحيويتها وعلميتها راجع بلا شك إلى تقصير مرديها والمتسبين إليها والمدافعين عنها. كما أن تعدد اللغات كان ممارسا منذ القدم عبر التاريخين العربي والإنساني، لكن راهن التعدد حاصل في حياة الناس جميعا، وبشيء من التمايز من بيئة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، لكنه على المستوى الرسمي قد لا يكون أحيانا مصرحا به، بحيث نلفي مستويين من الخطاب أو أكثر احدهما استهلاكي وثانيهما استعمالي وبينهما الكثير من التناقض والتضاد، لذلك يكتسي الراهن اللغوي - تحت ضغط الإكراهات الداخلية والخارجية - في الكثير من البلدان العربية طابع التعدد غير المعلن، ومنها الجزائر وتونس والمغرب على سبيل الحصر على سبيل تعرض البعض منها لأطول فترة استعمارية، مما جعل سياقات الاستعمال تسند لمكونات التعدد وظائف متنوعة، وجعل لها الأثر الأكبر رسم التفاوتات وأشكال التمايز وفي دعمها، والمؤكد أن ذلك الواقع اللغوي يحتاج إلى كل الجهود المخلصة والصادقة والمتخصصة، وصولا إلى تحقيق الحد الأدنى على الأقل من تحديد ووضع أسس التخطيط اللغوي الفعال وتنظيمه والتحكم في آلياته ومتطلباته، إلى جانب ضبط توزيعه وتقنيته بهدف التحكم أكثر في نتائجه، لكن المطلوب في هذا المساق هو أن هناك فروقا بين ما يمثل تخطيطا لغويا أو استراتيجية لغوية، وما يسير وفق ما تقرر النصوص التشريعية، وبين ما يفرض من واقع لغوي فرضا، كما هو الحال في عديد المجالات والقطاعات في كثير من البلدان العربية والمغربية، كالتعليم والإعلام والاتصال على سبيل التمثيل لا الحصر، وقد عزز ذلك التعدد ظهور قراءات متعددة المرجعيات والمقاصد والإيديولوجيات، لكن أصوات النخبة خاصة من الباحثين اللسانيين ظلت خافتة هنا وهناك في ظل مختلف التوترات الاجتماعية والسياسية المدافعة تلك الأقليات البشرية واللغوية معا. في مقابل ذلك تتعالى أصوات المهرجين وأشباه السياسيين وحماة اللغات والألسن بالنيابة. فالتعدد اللغوي في أبسط مدلولاته هو امتلاك الفرد أو تحكمه في أكثر من لغة بعد التمكن المطلق من أبجديات اللغة الأم، وذلك تحسبا لتحديات العولمة

وتأثيرات التكنولوجيا العارمة والزائفة أحيانا عبر وسائطها المتنوعة وإغراءاتها اللامنتهية، والمسوقة لأشكال وأفكار القوى الامبريالية والاستعمارية في ثوبها الجديد ضد كل ما هو عربي إسلامي فكرا وخطا ولغة وعقيدة. ومن ذلك ظهر دفع اصطلاحي ينهل من تموجات ذلك الصراع وتلك التوترات، ومن أبرزها :

*الثنائية اللغوية : (Diglossie)

ويقصد بها تواصل الناس في البلد الواحد " البيئة الواحدة " بلغتين أو بمستويين مختلفين، يتمثل الأول في استعمال - مثلا - اللغة العربية الفصحى باعتبارها رسمية وكتابية، وذات استعمال وانتشار واسعين ورسميين، في مجالات عدة كالتعليم والتكوين والإعلام والاتصال، وصياغة القوانين، بينما يبرز المستوى الثاني في وجود لهجات محلية " شفاهية " تستخدمها مجموعة من الناس بهدف التواصل السهل والسريع فيما بينها، وضمن أوساط مفتوحة ومن دون ضوابط ولا قيود.

ولعل مخاطر المستوى الثاني كثيرة، بحيث تشكل عقبة أمام الطفل لمحاولة تعلم أبجديات اللغة الفصحى مستقبلا، جراء مصادفته لمشاكل نطقية وأخرى ضبطية وثالثة دلالية، ولعل ضعف الخطط اللغوية أو انعدامها أحيانا كثيرا ما كان سببا في تردي الوضع اللغوي الفصيح لدى المتعلمين وفي مستويات متقدمة، أي حتى المرحلة الجامعية، مقابل ذلك الانتشار الرهيب وغير المبرر للعاميات واللهجات خصوصا في البرامج والمؤسسات التعليمية ، على حساب اللغة المكتوبة والرسمية والجامعة كذلك، مما أحال إلى بعثرة المساعي والجهود، وتراجع وضعف المستوى لدى الأطفال والكبار على حد سواء.

فإذا لم تكن هناك سياسة لغوية جادة وعلمية، فإن المستوى اللغوي الرسمي في تراجع مطرد يوما بعد آخر، والخطر الغربي داهم، يركب تلك الموجة ويصرف الأموال الطائلة لتعميقها وإنجاحها .

* الازدواجية اللغوية : (Bilinguisme)

لم يتفق اللسانيون في طروحاتهم وتحليلاتهم على وضع مصطلح موحد لما يوسم بـ "الازدواجية اللغوية"، بحيث يرى البعض أن المقصود بذلك هو وجود مستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، بمعنى هناك مستوى لغوي أو معيار لغوي للبحث والعلم ن وآخر للحديث الشعبي العام وللتواصل الواسع، في حين يرى فريق آخر أن المبتغى هو وجود لغتين مختلفتين (قومية وأجنبية).

ولعل أفضل إطلاق أو استعمال يمكن اعتماده للازدواج اللغوي، هو المفهوم الثاني من مثل الازدواجية الحاصلة لدى الفرد اللغتين العربية والفرنسية أو بين اللغتين الألمانية والتركية. وعليه يتعين تحديد مكانة اللغات الوطنية الرسمية خاصة، وذلك عملا بالمتغيرات والإكراهات التي تقتضيها العولمة وتحديات التكنولوجيا الرقمية، مع ضرورة العمل على السعي إلى المحافظة التعددية اللسانية في شقها الإيجابي المحافظ على اللغة الجامعة وعلى الهوية والسيادة والاستقلالية اللغوية، فمن دون شك فإن (الازدواجية الخطرة هي التي نفرضها لا حسب الإمكانيات التي نتوفر عليها من المدرسين أو الكتب، بل التي نفرضها كمبدأ نطلق إليها من مسلمة نفسية لا علمية)⁶، مما دفع العالم - بحسب المنظور الاستشراقي - إلى وضع خطط لغوية ذات حكمة وعقلانية كبيرتين ضمن استراتيجيات لغوية تحقق بالأساس أمنها اللغوي السيادي، وذلك يعد من قبيل إسهامات الأمم الحية وفقا للبعد المخطط لها سلفا، وهكذا نعيش - بوصفنا عربا - مخاضا عسيراً يصعب التحكم في تبعاته بسبب نقص اعتمادنا سياسات لغوية وبرامج مغلقة، فلم تكن لدينا الاستراتيجيات المحكمة في هذا المساق، ولم يقع اهتمام السياسيين وأصحاب القرار باللغة الاختيار⁷، أو اللغة الجامعة، كما يوصفها بعض اللسانيين والمشتغلين بحقل الديدكتيك. لكن الباحث "مارتيني" يرى أن الازدواجية اللغوية تتماهى في كون أن مزدوج اللغة يمتلك عبر الممارسة استعمال لغتين وطنيتين بنفس الكفاءة ومن دون حرج، إن وجد ذلك النمط اللغوي المزدوج، وهي نظرة تشكل استثناء

وليست قاعدة، على اعتبار أنه يلك وسيلتين للتفكير حول ظاهرة فكرية أو ثقافية ما.

لقد أكدت الكثير من الدراسات السوسiolسانية أن دولا عدة فرض عليها التعدد اللغوي فرضا، كما هو الحال ضمن التعدد السياسي، وذلك لأسباب تختلف من هذا البلد إلى ذاك، إما بفعل التعرض للاحتلال أو الهجرات وغياب الاستقرار، ففي "سنغافورة" مثلا نجد مزيجا من اللغات، بحيث فرضت عليها أربع لغات، هي [اللغة الماليزية - والصينية والتامولية وأخيرا الإنجليزية] بفعل الوراثة، وفي سويسرا نجد ثلاث لغات قومية، هي [اللغة الألمانية - الفرنسية - الإيطالية] وأما في الجزائر فنلفي [اللغة العربية إلى جانب المازيغية والفرنسية] زيادة على الدوايح أو العاميات الممثلة لمختلف مناطق الوطن.

لكن الباحث "وليام ماكيز" يعد المؤسس الأول لمصطلح "الازدواجية اللغوية" بحسب اعتقاد الكثير من علماء اللسان، وذلك بناء على دراسته المعمقة للوضع اللغوي السائد في اليونان، وكذلك شملت الدراسة جانبا من جغرافية ألمانيا وسويسرا، بحيث توصل إلى مقارنة ميدانية أساسها التمييز بين العامية بوصفها وسيلة شفاهية، تعتمد لغرض التواصل ومن دون ضوابط، مقابل اللغة الفصحى ذات القواعد والضوابط الكتابية، مما جعل الباحث "شارل فرجسون" يسم اللغة الفصحى بذات النمط العالي، بينما تعد العامية في منظوره نمطا دونيا، وبالتالي يعكس النمط الثاني مكانته الاجتماعية، إلا أن كثيرا من الباحثين يعترضون على تقسيم "فرجسون" ولا يتفقون معه، لأسباب عدة أقواها أن الازدواجية اللغوية تمثل تعبيرا عن ذلك التنوع في البنى الاجتماعية اللغوية داخل الجامعات اللغوية، كما ذهب باحثون آخرون إلى اعتماد تقسيمات أخرى لذات المصطلح وحصرها في اللغة الوسطى ذات المستويات اللغوية الخمسة.

- فصحي التراث، وتلك التي تعتمد في قراءة النص الوحي فقط.

- فصحي العصر، وهي التي تستعمل في الممارسة الكتابية، وأشكال التواصل في المواقف الرسمية .

-عامية المثقفين، تعتمد هي الأخرى في تواصل المتعلمين بشكل رسمي .

-عامية المتنورين، يسلكها المتعلمون كلغة حديث مبسطة .

-عامية غير المتنورين، نلفيها في أوساط الأميين، باعتبارها لغة حديث تواصلية فيما بينهم .

فلا شك أن هناك علاقة جدلية بين المعيار اللغوي والمعنى الاجتماعي، ومن الطبيعي أن تفرز تلك الظواهر اللغوية ما يسمى بالثنائية اللغوية، مما يؤدي حتما إلى وجود فروق جوهرية بين اللغة العربية والدواج أو يعرف باللهجات أو العاميات. لكن المتأمل في الوضع اللغوي لكثير من البلاد العربية خاصة المغاربية منها، يدرك أننا نعيش أزمة لغوية حادة، مصاحبة أحيانا لصراعات حزبية وتطاحنات سياسية، وهي ردة أفعال طبيعية وضعت لتعطيل العمل بالحرف العربي، وبلغة الضاد، فكان أن اختلقت تلك الأجواء لتزاحم اللغات الأجنبية، خاصة اللغتين الفرنسية والإنجليزية بدرجات متفاوتة في كثير من البلدان العربية بين اللغتين الأجنبيتين، تبعا لذلك الخيار السياسي أو ذاك، كل ذلك على حساب اللغة الأم واللغة الجامعة والرسمية، وتحت ذرائع متعددة، وعلى الرغم من إقرار النصوص برسميتها ولا مجال لتعددية لغوية دونها، ولا اعتبار لسواها في جميع القطاعات والمؤسسات والإدارات والهيئات والدوائر الإعلامية والاتصالية، إلا أنها لم تنل المكانة الخاصة، ولا الاعتبار الذي ينبغي أن تحوزه، ولقد تغيرت أو تراجعت معالم الكثير من تلك المكانة وفقا لأطماع خارجية وسياسات داخلية ترقيعية فاشلة.

*مسببات التعدد اللغوي:

تجتمع عوامل كثيرة لتأصيل ذلك التعدد، لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فعلى الرغم من كون اللغة العربية، لغة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ولغة التراث والعلم والبحث، ولغة أهل اللجنة كذلك، ولغة الإبداع شعرا ونثرا وفكرا، كما

أنها جذيرة بان تستعمل في مختلف أشكال الاتصالات والتعاملات - إن وضع أتباعها كل هذه الثقة والمكانة الخاصة - إلا أنها منزلة في بيئاتها في غير منزلتها، بحيث تراجعت كثيرا - إن لم نقل أبعدت - في مواطن الاستعمال والاتصال والتواصل والتعليم في كامل أطواره، والأخطر من هذا كله حلت محلها لغات دخيلة وليست أصيلة، أفسدت عليها عروبته وأصالتها وعراقته ورسميتها، وأحقيتها، وذلك للعوامل الآتية :

أ- العامل التاريخي :

لقد حرصت كثير من الدوائر الاستعمارية ذات الأطماع التوسعية والاستعبادية، ماضيا وحاضرا ولا زالت، على دعم الازدواجية اللغوية خدمة لأطماعها ودعما وإغناء للغاتها، وذلك في كثير من البلاد العربية والإسلامية، لا سيما تلك التي كانت من مستعمراتها القديمة، فلا زالت تحلم بعقدة الوصاية والحماية، كل ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتحت مبرر تعزيز عامل الوصاية والولاء . وتكثيف وتنوع أشكال التعاون المزعوم أمنيا وعسكريا، وثقافيا اقتصاديا، وأمام هذا الوضع المتردي صارت اللغة العربية مستهدفة ومتخلى عنها أحيانا، كما سحبت الثقة منها أحيين كثيرة، كما يتعرض محبوبها ومستعملوها والمدافعون عنها إلى شتى أنواع المضايقات والإغراءات والتهديدات والإملاءات والإهانات كذلك، فهي أهداف وأغراض قديمة حديثة، لا تختلف في مقاصدها عن دعوات الإدماج وغلق الكتائب، وسجن المعربين، والميل إلى العنف والمغالطات التاريخية والتركيبية ، وغيرها كثير من الأساليب الفاضحة، واعتبارها - أي اللغة العربية - لغة حية وكثيرا أردف التخلف بها، ذلك أن الدوائر الاستعمارية الغربية واللوبي الصهيوني يسخر كل ما لديه من أجل تحقيق تلك المطامع والأهداف، كما ندرك تماما أنه (ما ذلت لغة شعب إلا ذل ولا انحطت إلا كان أمره في ذهاب وإدبار، ومن هذا يفرض الأجنبي المستعمر لغته فرضا على الأمة المستعمرة، ويركبهم بها، ويشعرهم عظمتهم فيها، فيحكم عليهم أحكاما ثلاثة في آن واحد : أما الأول فحبس

لغتهم سجننا مؤبدا، وأما الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محوا ونسيانا، وأما الثالث فتقييد شعبهم في الأغلال⁸ فلم يكتف الاستعمار بذلك فحسب بل سعى إلى اعتماد كل الوسائط، ورصد وصرف المزيد من الأموال، داعيا إلى ضرورة التخلي عن اللغة العربية - إدراكا لمكانتها ووظائفها - واستبدالها على الأقل بلهجات محلية ليتسنى له بموجب ذلك التدخل وفرض سيطرته، وجعل هؤلاء تابعين له، وخداما لأغراضه منفذين لأطماعه غير المحدودة. كل ذلك جراء الإجراءات والمغالطات، ومن ذلك إشاعة وجود تعقيدات وصعوبات في قواعد اللغة العربية، وتلك ادعاءات مغرضة، وأطماع توسعية مبطنة عارية من الصحة، فجميع لغات العالم لها مشتقاتها وصعوباتها وقواعدها المميزة لها، وتتضمن الكثير من تناقضاتها أحيانا وما يشوبها من غموض وتضاد، فعلى المستوى الصوتي والوظيفي نلفي الصعوبات ذاتها في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ضمن الكثير من حروفها المحيائية، وبالتالي فجميع لغات العالم لها ظواهرها المتعددة، وقواعدها الخاصة، إن على المستوى الوظيفي أو الدلالي أو الصوتي وحتى المعنوي، ولنا في اللغتين الفرنسية والإنجليزية أمثلة كثيرة تعزز ذلك التميز، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد حرف " F" في اللغة الفرنسية يرسم رسمين أحدهما مركب والآخر [Farine-Photo] مفرد لكن النطق واحد، وتلك خاصية من خواص التميز والصعوبات لدى المتعلمين والنطق مابين [Maitre-Mètre] كما أن هناك مثلا آخر لحرف " G-J" من حيث الوضع والنطق مابين [Jardin - Garage] كما أن بعض الحروف تكتب ولا تنطق في اللغة الإنجليزية، من مثل [light] ولنا في المثال الموالي في اللغة الفرنسية ما يعكس ذلك الخلل، من مثل [Long-temps]. كل ذلك يدل على أن لكل لغة صعوباتها الصوتية، الكتابية والوظيفية المميزة لها.

لذلك تعالت الأصوات الغربية وحتى العربية ذات القناعة الغربية، ذات الأحقاد الدفينة لكل ما هو عربي إسلامي، داعية إلى (الهجوم على الفصحى والترويج لللهجات المحلية، باتهام اللغة العربية أنها عسيرة معقدة، وقواعدها

وضوابطها كثيرة مشتتة، يتعذر استيعابها⁹، مما جعلهم يدعون بجاجة إلى القفز على حركات الإعراب لتحقيق مآربهم، من خلال تأجير بعض الأصوات لتكريس ذلك، إلى جانب الدعوة إلى إحلال العامية محل اللغة العربية الفصحى، وقد حدث تلك التحاملات والمغالطات منذ العام---- عبر إسهامات الكثير رواد حركات الاستشراق في العالم العربي خاصة في مصر، من أمثال المستشرقين الألمانين " ولهام سبيتا - فولرز" والمستشرق الإنجليزي " وليام ولكوكس " وما تلاها من أصوات عربية مأجورة لذات الهدف، من مثل دعوات " يعقوب صروف " ومن شاكله من الداعين إلى إحلال العامية محل اللغة العربية الفصحى، كما راهن أولئك أيضا على تسخير الإعلام والمال من أجل إحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي، كخطة داعمة، تشع حقدا وعدائية وكراهية لكل ما هو عربي حتما، وما هي في النهاية إلا جملة من الخدع الواهية والإغراءات بالمقابل، والتي صرفت الدوائر الامبريالية الغربية أمولا طائلة لأجلها، لكن المؤسف حقا أن تلك الدعوات المغرضة وجدت صداها في الأوساط العربية الفردية والجماعية، مهللة ومنفذة طائعة خائنة لهويتها وللغتها ولسيادتها وكرامة وطنها، غذ نلفي الاستعمار الفرنسي خرج من الكثير من مستعمراته، خاصة في بعض البلاد العربية والمغربية مكرها، لكنه ترك خونة وخدماء يروج لأفكاره وينفذ أهدافه، ويحقق أغراضه، وبالتالي يدافع عن جهل عن لغة عدوه، ويраهن على التخلي عن لغته الوطنية والقومية، خصوصا أولئك الكتاب ممن يدعون النخبة والعالمية، والذين لا يفهمون إلا لغة " الكولون " ويفضلون الذل والمسوخ، مقابل الإخلاص والوفاء لفرنسا [Les Francophiles] وحتى من أولئك [الفرنكفونيين Les Francophones] فهو وفاء مزعوم غير معلن لمختلف الدوائر الاستعمارية، وبالتالي (فالفرنسية مدينة لهم، لأنهم خدموا إشعاع اللغة الفرنسية خارج حدودها، وهنا نقطة الإيجاب في الفرنكفونية بالنسبة للفرنسيين، فهل نعتبر ؟)¹⁰

ب- العامل السياسي :

كثيرا ما نسجل ذلك التشاكل الحاصل السياسي والتاريخي، على اعتبار جدلية العلاقة بينهما، خصوصا في عديد المسائل ذات العلاقة بالتاريخي والاستعماري، فغياب أو ضعف الإرادة السياسية الممنهجة، كثيرا ما فسح المجال واسعا لوجود صراعات جانبية تحركها قوى غريبة معادية لها يبادقها في الداخل، وتكون ذات بعد سياسي أو لغوي أو هما معا، والواضح أن تلك الصراعات اللغوية الطاحنة كثيرا ما كنت منفذا لتدخلات استعمارية عنيفة أحيانا، وصارخة أحيين أخرى، مما دفع بها إلى التوغل في الشأن الداخلي للأمم، فأفقدت ذلك المجتمع صوابه وسياسته وسيادته، فغيبت بذلك هويته ووطنيته، وبالتالي في التحكم في اللغة أو التشويش عليها يعد ملاذا سهلا للتأثير على إدارة الحكم بسيادة كاملة، فتعاطي أصحاب القرار ماضيا وحاضرا أحيانا مع أخطار الازدواجية اللغوية أفضى إلى وجود صراعات جانبية مفتعلة، أدت في النهاية إلى فسح المجال للدعوة إلى ضرورة احترام الأقليات العرقية أو اللغوية، وحتى الإثنية منها، من منظور الدعوة إلى الاستقلالية اللغوية، واحترام الكيان اللغوي، للولوج إلى قابلية الاستقلالية السياسية، والمطالبة بالحكم الذاتي وفقا لما تحقق من خطوات ومساع. مما جعل مشكلة اللغة العربية تتبدى في ضعف مستويات أبنائها، ومحدودية استعمالها وتوظيفها، والاكتفاء باستثمار القليل القليل من تراكيبها ومفرداتها، والأخطر من ذلك كله أنها أضحت تمان في بيئتها، وتشهد العقوق والنكران من أبنائها، مما جعل الآخر ينقض عليها، ويشجع على شمولية استعمال المهجين اللغوي المعمق لجراحاتها التي لا توصف، فبدا التقصير على المستويين الشعبي والرسمي، فظهر الصراع على أشده في أوقات عصيبة ومتكررة بين المعربين والمفرنسين، من مدافع شريف ومخلص عن اللغة العربية، داعيا إلى ضرورة ممارستها في الحياة العملية واليومية والاتصالية، وتطبيقها وتعميمها في جميع المؤسسات العمومية والخاصة، من إدارات وهيئات، مقابل وجود النقيض الرافع للواء العولمة والفرنسة والمسح، والمجاهرة بالخيانة والعهر السياسي والثقافي.

وبذلك فالإقرار برسمية لغة المستعمر - والذي بلغ حد اعتبارها اللغة الأم - أفضى وبحسرة إلى وجود جيل مشبع بمكثا قناعات ذات الزيف المطلق، مما جعله لاحقا وبلا شك يشكل حركة قومية أو محلية تعلن الولاء للآخر والانفصال عن الأم والوطن، باسم المعارضة والمطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال اللغوي حتى، مقابل الارتقاء في أحضان الهيمنة الاستعمارية في ثوبها الجديد. وبالتالي ظلت تلك الأفكار ولمدة طويلة تراعهن وتهمين على الذهنية العربية على وجه العموم، لوجود مركبات نقص والكثير من العصاب، والخواء السياسي والفكري، والتطرف المذهبي، بحيث وجدت تلك الأصوات طريقها إلى امتلاك القناعة الزائفة، وتعمقت في لا شعورها الفردي والجمعي، وقد أكدت إحصاءات كثيرة على تنامي هذا الشعور العدائي غير المبرر، وتنوعت مخاطره، نظرا لما من عداء للنفس وللغة وللوطن على السواء.

ج- العامل الاجتماعي:

إن اعتبارية اللغة نشاطا اجتماعيا، تقتضي بالضرورة إيجاد سبل اتصال لتفاهم والتواصل بين الناس بعضهم ببعض داخل البيئة الاجتماعية الواحدة، تسهم في تمتين الروابط بين أفراد الجماعة اللغوية، مما يمثل خليطا لغويا، تتقاطع فيه اللغة الفصحى مع بقية اللهجات، إلى جانب استخدام تراكيب من اللغات الأجنبية، وهو ما يؤدي حتما إلى وجود توترات وصراعات، يدفع إلى تأزيم الأوضاع وظهور الخلافات بهدف الانتصار لهذا المعيار اللغوي على حساب ذلك، كما هو الحال بين صراع المعربين والمفرنسين داخل الحيز البيئي الواحد، على أساس أن (وجود اللغة يشترط وجود مجتمع، وهنا يتضح الطابع الاجتماعي للغة، فليس هناك نظام لغوي يمكن أن يوجد منفصلا عن جماعة إنسانية تستخدمه وتتعامل به، فاللغة ليست هدفا في ذاتها، وإنما هي وسيلة للتواصل بين أفراد الجماعة الإنسانية)¹¹.

فمن مفارقات ذلك الصراع، نلفي شريحة واسعة من المجتمع تعيش ظاهرة الاغتراب اللغوي أمام زحف اللغات الأجنبية والتوسع اللهجي، مما يفرز مجموعة من السلوكيات الطارئة تعيش على الهامش، على أساس أن (كل الظواهر الاجتماعية لها قوة قاهرة أمرّة، تفرض بها على أفراد المجتمع ألوانا عن السلوك والتفكير والعواطف)¹² وعليه يصبح الشذوذ اللغوي أو العصيان اللغوي تجاه اللغة الفصحى ظاهرة اجتماعية خطيرة، يتعين على المختصين معالجتها، لأن إغفالها من شأنه أن يؤجج الخلافات، ويكرس الرداءة ويخدم لغة المستعمر ويفتح المجال للقابلة والتبعية الفكرية والحياتية معا، والأخطر في ذلك كله أن اللغة بدلا من أن تكون سمة للتوحد ودليلا للسيادة، تصير أداة للخلافات والصراعات التي لا تنتهي، لكن المأمول أن اللغة تعد من أفضل العوامل الدالة على (الوحدة السياسية للجماعات، فالجماعة مهما اختلفت في الدين أو الجنس أو البيئة، فإن كانت لغتها واحدة تظل متماسكة متحدة)¹³ الأمر الذي يثير حفيظة الأصدقاء قبل الأعداء طبعاً.

د- العامل السيكولوجي:

يعتبر الباعث السيكولوجي محركاً ومتحكماً فيما سبق من العوامل، نظراً لمركزيته في تأطير ما هو سياسي تاريخي واجتماعي أيضاً، وقد تجلت تبعات هذا العامل في:

- فقدان الثقة في اللغة وفي النفس والذات معا، بحيث صار لدى الكثير من العرب والمسلمين، بمن فيهم الجزائريين، فأصبح (باللغة العربية هزيباً، يقابله مد زاخر قاهر من الإعجاب باللغات الأوروبية، والتأثر بها، والاقبتباس منها)¹⁴
- الاستجابة للغط الإعلامي الغربي، الداعي إلى هزلة اللغة العربية، مع الشعور الجارف بالدونية والانهازية والانبهارية أمام كل فكرة قادمة من الغرب .
- سحب الثقة من الذات اللغوية والشخصية والوطنية.
- انعدام الاستقرار النفسي واللغوي والحياتي أيضاً.
- تعزيز التواصل بالعامية، مع الإصرار على تقويض الحديث باللسان الفصيح.

وأمام هذا التراجع الخطير، والتفكك النفسي والأسري وإعلان العصيان الفردي والجماعي أمام خيار تعميم استعمال اللغو العربية والإقرار بأولويتها وأساسيتها، ينبغي على كل الفاعلين والمخلصين والوطنيين في البلاد اتخاذ واستنفاد كل الوسائل والوسائط لتدارك الخطر ومحاوله إبعاده، وبتر جذوره ومكوناته، بغية رد الاعتبار للذات الوطنية واللغوية، ولرمز سيادة الأمة وعنوان توحدها، بوصفها اللغة الأصل والأم، واللغة الجامعة كذلك، كل ذلك بموجب تخطيط محكم، والدعوة إلى الاستخدام الواعي والمسؤول للغة الفصحى، والذي يشع وطنية وشخصية وقومية، وإسلامية حتى، إذ يتعين في مثل تلك الظروف العصبية، والواقع المتأزم والمفروض تضافر جهود الجميع - ومن دون إقصاء - خاصة تحرك أصحاب القرار السياسي والثقل الاجتماعي، إلى جانب الاستعانة بالنخب المتخصصة في حقول شتى كاللسانيات والديداكتيك، وعلم اللغة النحوي والوظيفي، زيادة على الأحزاب والجمعيات الفاعلة من ممثلي المجتمع المدني، تحدياً لل صعوبات المفروضة من الداخل كما من الخارج، وعليه فعامل الإصرار والممارسة والإبداع باللغة الفصحى يعد من ضمن المخارج المثلى لرفع التحدي ورد الاعتبار، في مختلف المجالات العلمية والبحثية والتعليمية والتكوينية، فلندفع باللغة إلى السيادة والريادة والتجريب والتطبيق والإنتاج والإبداع والتنوع، لتصير لغة البحث والعلم والتكنولوجيا والإعلام والاتصال والترجمة، تحقيقاً لمطلب الانفتاح على العوالم المتعددة، والاطلاع على ما نبجحات الآخر التي تفيدنا، والظاهر أن كل الأمم تسعى - بكل الوسائل والوسائط - إلى الإعلاء من شأن لغاتها بل لغتها وصولاً لتواصل فاعل بين الفرد والمجتمع من جهة، وبين المعلم والمتعلم من جهة أخرى.

ولاشك أن حصافة هذه التيمة تقتضي منا تعاملًا علميًا، يمكننا من تشخيص الوضع اللغوي الراهن بوصفه ظاهرة تستدعي التمحيص والتشريح والتقويم والعلاج، بهدف الوصول إلى تحديد العلاج الناجع والفعال، على أن تكون وصفاته علمية تراثية دقيقة، تأخذ في الحسبان الراهن والمعيشي والقومي والوطني، كل ذلك وفق

مقاربة تراهن على مجابهة مختلف الإكراهات التي تسوقها رياح العولمة بل السلطنة، وتؤصل للخصوصية الوطنية والقومية، وأمام تلك الرهانات نجد أنفسنا أمام حتمية اعتماد سياسة لغوية حكيمة وعلمية، تأخذ بعين الاعتبار الماضي والحيني والمستقبلي.

فمن اليسير جدا وحقا أن نتخذ من التعدد اللغوي وسيلة لتوثيق الصلات بين جميع أفراد المجتمع الواحد، بغية الاندماج السريع في تفعيل خيار تنموي فعال.

***إيجابيات التعدد اللغوي:**

لا يمكن التسليم بأن كان أو يكون التعدد اللساني أمرا مفروضا أو إرثا، إنما هو بالأساس ظاهرة مكتسبة بفعل مقتضيات التواصل والاستفادة من نتاج الآخر، مقابل الخضوع لرجات استعمارية مدروسة، هدفها محو اللغة الوطنية والقومية بشتى الوسائل للتحكم في القرارات السيادية للدول الناطقة باللغة العربية خاصة، فلم يكن أي مستعمر في يوم ما غبيا إلى درجة أنه لا يعير اهتماما للغة الشعب المستهدف، فأولى خطوات الاستهداف في أجدته التوسعية والاستغلالية، تكون بالتأكيد هي اللغة الجامعة، لأن احتواءها يسهل عليه الكثير، وبالتالي يصير خيار التعدد مخرجا شريطة الإبقاء على رسمية ومكانة اللغة العربية، ووضع الثقة فيها، وقد تصبح تلك التعددية حتمية تاريخية وضرورة من ضرورات العصر والحياة معا، فلا مخرج في ظروف معينة وخاصة ومدروسة إلا بقبول خيار التعدد اللغوي أمام تعدديات سياسية وثقافية ولكن بشروط، وقد يدخل ذلك في مجال حقوق الإنسان اللغوية، ولعل أسئلة عديدة تطرح في هذا المساق، ومن أهمها هل للتعددية اللغوية إيجابيات؟ وما هي؟

قد لا تتحقق مختلف الإيجابيات التي تقدرها الدوائر المختصة، إلا بوجود اندماج مخطط له سلفا، وذلك من خلال :

- السعي إلى بناء شخصية وطنية وقومية محصنة، تملك القناعة بفكرة المشروع السيادي الوطني.

- التحكم في الدفع الاقتصادي، وتحديد الأولويات الاقتصادية والثقافية، ابتعاداً عن التبعية .
- تعزيز فكرة ضرورة الانفتاح على الآخر، والاطلاع على نجاحات الأمم المتقدمة .
- التشجيع على تنويع الإبداع الثقافي والمعرفي والعلمي كما وكيفا، والتحكم في مختلف اللغات.
- دعم اللغة الجامعة بكثير من المترادفات والمصطلحات والترجمات والدراسات.
- وجوب التحكم أكثر في كلفة الترجمات في بعديها الاقتصادي والسياسي .
- التحفيز على تحقيق الكفاية اللغوية، وخدمة اللغة الوطنية والقومية .
- العمل على تطوير اللغة العربية، بما يتيح لها من انفتاح على اللغات الأخرى .
- الرفع من مستويات الفرد اللغوية والمعرفية، وفق تكوين رصين وعلمي .
- إغناء الأفكار وإطلاع العامة على مختلف الابتكارات الحاصلة في العالم، والمفيدة للأمة .
- تقدير وزن ومقام اللغات الوطنية، والدعوة إلى وجوب الاهتمام بها .
- فسح المجال للتنافس العلمي في مجال الابتكار والتفوق في اللغات، وتحديد المهارات المحققة .
- تحديد اللغة العلمية، وذات الأهمية في الترجمة والبحث.

*سليات التعدد اللغوي:

قد لا تكون هناك جدوى من اللجوء إلى خيار التعدد إذا لم نضمن تحقق الإيجابيات السالفة الذكر، خوفاً من أن نركن للارتجالية والانبهارية والتسرع، فتحل السلبات مكان الإيجابيات، ونصبح أمام واقع أكثر خطورة وتبعية، يفقد الصواب والتوازن والمحافظة على الريادة والسيادة وهو الهاجس الذي يخيف الكثير من السياسيين والوطنيين واللسانيين، ولنا في التجربة السورية الأموزج، بحيث تساوقت الإرادة السياسية والشعبية في هذا البلد، وتم تعريب كافة القطاعات، وتحقيق مشروع اللغة العربية الأصل والأم في مجالات وقطاعات حيوية مدنية وعسكرية بما فيها

قطاع الطب والصيدلة، فكان القرار حكيما ومدروسا وناجحا، وبذلك أبعدهم خيار اللجوء إلى التعدد ما دامت هناك إرادة وقابلية، وقد نجح البلد برمته في رفع التحدي وحقق النجاح. لكن محاولة القفز على ما تحقق من تلك الإيجابيات وعدم التدقيق في نتائجها، يفضي حتما إلى وجود سلبيات عدة للتعدد الارتجالي غير المدروس، ومن ذلك نذكر :

- الاستسلام الطوعي لكل ما هو غربي، خصوصا في المجال اللغوي، انبهارا وتمثلا .
- الشعور المتواصل بالدونية والانزيمية أمام إكراهات اللغات الأجنبية .
- فسح المجال للهيمنة الاستعمارية عبر اللغة .
- التحلي الفردي والجماعي عن تنزيل اللغة العربية مكانتها الحقيقية .
- التسليم بمقولة اللغات الحية على حساب اللغة العربية، باعتبارها - حسبهم - لغة ميتة .
- الاكتفاء بالاستعمال النادر من تراكيب ومصطلحات وألفاظ اللغة العربية المتنوعة والثرية .

* التعدد اللغوي المقدس:

كثيرة هي التجارب الإنسانية والعالمية الناجحة في مجالات حياتية متعددة، لكن التعدد اللساني المأمول يبنى أساسا على حكمة لغوية مخطط لها بعلمية مرحلية، ينطلق من المدرسة ويمتد إلى قطاعات حيوية أخرى، سعيا إلى احتواء واستثمار جميع المكونات الكبرى للأمم من جهة، وتعزيزا لأشكال الثقافة والاندماج والانفتاح على الآخر من جهة أخرى، مما يجيل حتما إلى ضرورة وضع استراتيجية لغوية تأخذ في الحسبان كل الرهانات والمعطيات والإمكانات، والمتطلبات كذلك، والتي تشكل بلا شك الأساس المتين للأمن اللغوي الوطني المبتغى، وبالتالي يصبح ذلك التعدد مفصليا ومفضلا، ويحمل من القيمة والقداسة ما يجعله ناجحا وفعالا، وبذلك يمكن أن تتحقق سمات القداسة في التعدد من خلال :

- اعتماد استراتيجية لغوية علمية وشمولية .

- العمل على أن يصير التعدد اللغوي ذا قيمة شريطة المحافظة على الخصوصية اللغوية الجامعة.
- إشراك وإلزام كل الهيئات والمؤسسات والشخصيات والإدارات بمسؤولية تفعيل تلك السياسة اللغوية المنتهجة وطنيا أو قوميا .
- العمل على تحديد المقام اللغوي للألسن، واعتماد مبدأ التراتبية اللغوية .
- التمييز بين الأساسي والثانوي في مجال التخطيط اللغوي .
- محاربة كل أشكال المهجين اللغوي والفوضى اللسانية، والجمعجة اللهجية .
- الحد منة تبعات الترجمات المجانية .
- تحديد معايير الكفاية اللغوية، وتقدير الكلفة اللغوية معا .
- تعزيز الهوية الوطنية والقومية ضمن المشروع اللغوي الشمولي .
- محاربة كل أشكال الولاء والخضوع والهيمنة والانبهار لكل ما هو أجنبي .
- العمل على تحصين الفرد والمجتمع إعلاما وتكويننا واعتبارا.

* التعدد اللغوي المدنس :

- يكون التعدد اللساني منبوذا إلى حد الدناسة إذا لم يحقق الحد الأدنى من الهوية الوطنية والقومية، ضمن منظومة لغوية ترتكز أساسا على سياسة لغوية رشيدة، تأخذ في الحسبان كل مكونات الأمة ومقاصدها وتطلعاتها، وبالتالي قد يحمل ذلك التعدد مفساد ومضار، من بينها :
- غياب الحد الأدنى من التخطيط اللغوي .
 - التشجيع غير المبرر للغة على حساب أخرى، وإحداث فوضى لسانية تدفع إلى حالة لغوية هجينة .
 - العمل على إقرار تفضيل اللغات الأجنبية على اللات الوطنية والقومية .
 - إغفال القابلية النفسية والسياسية للآخر الأجنبي ذات المنفذ اللغوي خاصة .
 - السعي إلى اختلاق صراعات اجتماعية ولغوية وسياسية، تشكل أرضية لاستقلالية لغوية.

- عدم وضع معايير للغة العلم والبحث والتكنولوجيا .
- ضعف الكفاية والاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة .
- إفراغ التخطيط اللغوي من عامل الترجمة والاستفادة من تجارب الآخرين .
- التهاون في وضع حد للهيمنة اللغوية الأجنبية، واعتبارها مسألة عابرة وثنائية .
- المبالغة في عقد الاتفاقيات والصفقات ومختلف أشكال التعاون الدولي، والمغيب للأمن اللغوي .
- عدم تحديد اللغات الأقطاب، واللغة العلمية الرائدة والناجعة.

* التعدد اللغوي المأمول:

لعل من المسلمات المتعلقة بتيمة التعدد اللغوي، أن جميع البلدان العربية على الأقل تعيش تبعات هذا الموضوع، لكن بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يستدعي التدخل العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه على اعتبار أن اللغة تعد شاهدا قويا على الهوية، وسيلا للتنشئة الاجتماعية والثقافية، كما تنطوي أيضا على حمل تطلعات وأحلام المستقبل، وبالتالي فالتعدد اللساني الناجح هو الذي يأخذ بعين الاعتبار الآتي :

- 1- ضرورة إشراك جميع الفاعلين في إعداد خطط لغوية جامعة وشمولية .
- 2- تحدي آماذ ذات أبعاد متعددة لضمان نجاعة مخطط الأمن اللغوي .
- 3- استثمار كل الوسائل للقيام بإعلام واسع، وتوجيه متعدد، إشعارا بالأهمية والمسؤولية .
- 4- تحدي المخاطر الاستعجالية المحدقة بالفرد وبالجمتمع، جراء آثار الغزو اللغوي المبطن .
- 5- وضع استراتيجية مشتركة بين جميع القطاعات المعنية، تعتمد أصلا على مبدأ التناغم والانسجام بين الثقافة والتنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى تستند إلى فكرة أن اللغة تشكل بعدا أساسيا للحياة وللوجود وللهوية معا .

- 6- نشر ودعم فكرة نجاح اللغة الجامعة في الوطن، ولنا في التجربة السورية الأموزج العملي الناجح .
- 7- تعزيز مبدأ أهمية اللغات ودورها في تكوين الفرد والمجتمع ضمن المنظومات المتعددة، من تربوية إلى صحية وقضائية وإدارية وتكوينية، وعبر وسائل الإعلام والاتصال كذلك .
- 8- إعادة النظر في معاملات اللغة العربية ضمن المناهج التربوية، وفي مختلف الأطوار.
- 9- تكريس النصوص النازمة لتعزيز مكانة اللغة الفصحى، مع التأكيد على الحاجة إلى تعدد لغوي وفقاً لمقتضياته، دعماً للرصيد المعرفي والفكري للفرد والمجتمع.
- 10- تثمين الخطط التكوينية وتقييمها، خصوصاً في مجالات اللغة مع التأكيد على أهميتها .
- 11- ضمان الإنصاف والمساواة في الانتفاع بالمعارف والتعليم وأشكال المناقفة، للمشاركة في التنمية البشرية ودعمها، وتعميقاً لحماية الهوية الفردية والجماعية .
- 12- الاستعداد الأمثل للتحكم في أدبيات الحوار والتنوع الثقافي عبر التعدد اللساني .
- 13- تشجيع أصحاب المشاريع اللغوية الطموحة والفاعلة، مع التركيز على تعزيز المكانة الرسمية للغة الأم، والتحفيز على تعلم اللغات الأجنبية، استفادة منها واتقاء امكر أصحابها .
- 14- تعليم الناشئة أصول ومبادئ اللغة الفصحى، مع التذكير المتواصل على أهمية تعلم اللغات الأجنبية حسب المستوى والحاجة .
- 15- فرض اللغة العربية - عبر النصوص القانونية - تأليفاً وحديثاً وتعلماً وتعليمياً، وفي جميع القطاعات والهيئات والمؤسسات .
- 16- تحديد عقوبات صارمة لكل من يمس بمبدأ التعميم والاستعمال والاستغلال والحوار .

- 17- إلزامية تقديم العلوم والمعارف باللغة العربية الفصحى، ومعاينة كل مقصر في ذلك .
- 18- إحداه جوائز وتحفيزات للمبدعين والمتحدثين والمتحاورين باللغة العربية، ولو رمزية .
- 19- العمل بالنظام التراتبي للغات، وتحديد مقام ومكانة كل لغة على حدة .
- 20- رفع معامل اللغة العربية، واعتباره الأعلى بين المواد، ليصير مسقطاً في مختلف الامتحانات والمسابقات والاختبارات، ولا يقبل التعويض .
- 21- تحديد الأولوية اللغوية أثناء التقييم .
- 22- إعادة النظر في مناهج وبرامج اللغات الأجنبية عبر كافة الأطوار التعليمية والتكوينية .
- 23- اعتماد الحكامة اللغوية، تعزيزاً للهوية الوطنية، وتأكيذاً على احترام المرجعيات الوطنية .
- 24- محاربة - وبلا هوادة - كل أشكال المهجين اللغوي والفوضى اللسانية .
- 25- العمل على تبسيط تعليم قواعد اللغة العربية مراعاة للقدرات والمستويات العمرية للمتعلمين وتجهيها إليهم .
- 26- توزيع كتيبات مجانية تتضمن القواعد الأساسية للغة الفصحى، وتيسير ومتابعة سبل الحصول عليها، وانتظام توزيعها .
- 27- الإجماع حول خيار اللغة الجامعة، واللغة العلمية، والمسلك الترجمي غير المكلف .
- 28- تفعيل أدوار الجامعات اللغوية والمجالس العليا للغة العربية، ونشر الإبداعات ذات الصلة .
- 29- العمل على ترقية وتثمين الأداء اللغوي .
- 30- تحديث الطرائق والمناهج التعليمية والتكوينية، بما يعزز مكانة ومركز اللغة الأم .

- 31- إلزام وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، العمومية منها والخاصة باعتماد اللغة العربية الفصحى في إنتاجها واتصالها وإعلامها وعرض برامجها .
- 32- الدعوة إلى الاهتمام بوضع المصطلح وتحديدده، وتسخير الكفاءات المنجحة له .
- 33- العناية بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في الداخل والخارج .
- 34- إقرار نصوص قانونية لإشراك الجمعيات الفاعلة في ميدان الدفاع عن اللغة العربية، والتشجيع على تعلم اللغات الأجنبية، والتمكن فيها، واعتبارها خادمة لا أولية .

خاتمة :

تجنبنا للوضع اللغوي الحرج الذي تعيشه مختلف الدول العربية والإسلامية جراء ضعف أو غياب خطط استراتيجية معقنة في مجال التعدد اللغوي، فإن الوقت قد حان لإعادة النظر في ذلك، فالراهن اللغوي عموماً ينذر بالتراجع والانحدار، ذلك أن اندثار وتراجع اللغة يعتبر خسارة لا تعوض بشياً ومعرفياً وتنموياً، ففي إحصائية أخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة تبين أن لغات العلم وصلت إلى 6000 لغة، وهي جديرة بالحماية الفردية والجماعية لما تحمله من قيم ثقافية واجتماعية ومعرفية وعلمية كذلك، فإدراك العلم والتساوق الإيجابي مع تطلعاته وإنجازاته يقتضي بالأساس التحكم في اللغات والتمكن في اللغة الأم، وأن مسألة النجاح من عدمه مرهون بوضع مخططات محكمة للتعدد اللغوي. وبالتالي فتعزيز السياسة اللغوية ليس مسؤولية السلطة وحدها، ولا المدرسة وحدها، ولا الباحث اللساني لمفرده، إنه الراهن الشمولي الذي تنطلي عليه الكثير من المخاطر التي تهدد كيان الأمة ومستقبلها وهويتها ووطنيتها، وعليه فالاختيار اللغوي الموحد أو المتعدد بحاجة إلى استشارة واسعة، وإشراك الجميع وإعلامه، فهو ملف جدير بالإثراء والنقاش والجدية والحزم، مع ضرورة تحديد الأهداف ورسم المعالم وإنجاح الخطط والمشاريع، ووضع الجميع أمام مسؤولياته التاريخية والحياتية،

فقد يكون أحيانا التعدد مفيدا، كما قد يصبح أخرى مضرا، فالمطلوب تقدير المضار والمفاسد لأخذ القرار بعيدا عن الارتجالية والإنية والآنية، لكونه يحتاج إلى تعقل وترو ودراسة واستشارة، وتشخيص دقيق ومتخصص، لأن الموضوع حساس ومصيري وحيوي.

إن قرار وإقرار التعدد لا ينبغي أن يفرض من الخارج، كما لا يجب أن يكون ارتجاليا انفراديا، بل يجب أن يمتح من دراسة علمية وتشخيص وتشريح للحالة اللغوية والاجتماعية خاصة، مع ضرورة إشراك كل القطاعات المعنية أفرادا وجماعات، واعتماد التدرج في أخذ القرار والشروع في الممارسة، مع الابتعاد عن روح الانهزامية اللغوية والشعور بعقدة النقص أمام اللغات الأخرى، وعصاب قوة الغرب وضعف العرب، من خلال إعادة الاعتبار للذات وللوطن وللغة.

فليس من القداسة للغة الأم- بل مقابل رسمية التعدد اللغوي المفيد- أفضل من صون كرامة الأمة والحفاظ على هوية الشعب ووطنيته، ومن ثمة تعزز فكرة التعدد اللغوي، واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السبيري.

وفي الأخير ينبغي إعادة النظر لمرات في عديد الاتفاقيات ومختلف أشكال التعاون المبطنة مع الآخر، لكونها في أحيان كثيرة تستهدف اللغة الفصحى، لأن الخطورة قد تتواجد في ثنايا ذلك التعاون المزعوم، والذي كثيرا ما يطال المعيار اللغوي حتما، فتتعمق الفوارق وتصبح الحال دالة على أن اللغات الأجنبية، هي لغة العمر والعلم ولغة الغد، وهي ضمن سلسلة الإكراهات التي لا تزال موجّهات العوملة مبرمجة عليها، وتشغل لإنجاحها وتعميقها، خصوصا ما تبته برامج الفضائيات الغربية، وحتى العربية منها، فهي حملات مسعورة وموجهة ومدروسة واستهدافية، وكلها مبطنة باسم التعاون والتوزيع المجاني والعادل للتكنولوجيا، ودعم أشكال التقارب والحوار بين العرب والغرب، لما تسوق له مختلف مواقع التواصل بل التناحر الاجتماعي والهدر البشري والحلقي والأدبي، عبر وسائط الفسبكة والتوترة واليوتبة، إن صحت تلك التوصيفات.

هوامش:

- 1- عبد اللطيف الفارابي وآخرون : معجم علوم التربية، مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك، ط1/الرباط 1994 مطبعة النجاح الجديدة (سلسلة علوم التربية 9-10)ص.44
- 2- م.س : ص 44.
- 3- نفسه : ص 175.
- 4- نفسه : ص 175.
- 5- ينظر موضوع " التعدد اللغوي " الأسبوع 24(20-26، 2006) من احتفالات الذكرى 60 لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ص.1
- 6- د.عبد الله شريط : نظرية حول سياسة التعليم والتعريب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.62
- 7- د.صالح بلعيد :من محاضرة بعنوان " السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في الجزائر بين واقع التعدد وإشكالية اللغة الأم " ضمن اليوم الدراسي الأول لمخبر(السوسيولسانيات وتحليل الخطاب) بجامعة سعيدة مارس 2015، ص2، بتصرف .
- 8- مصطفى صادق الرافعي : وحي القلم، ج3، ص33-34 .
- 9- د.فخر الدين قباوة : المهارات اللغوية وعروبة اللسان، بحوث ودراسات في علوم اللغة والأدب، ط1/دار الفكر، دمشق، سورية، 1999 ص.16
- 10- نعيمة دوران : تأثيرات العامية على اللغة العربية ومتعلميها، كتاب المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، دبي من :6-10 ماي 2015 ص.215
- 11- د.محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة، المجالات والاتجاهات، ص.16
- 12- د.رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص126-127.
- 13- د.سميح أبو مغلي : في فقه اللغة وقضايا العربية، ص.257
- 14- د.فخر الدين قباوة : المهارات اللغوية وعروبة اللسان، ص18.